وعندهم المتنع ليس بموجود ولا معدوم والحال ليس
بموجود ولا معدوم وهذا القول منه صريح في ان
المتنع مادة افتراق مطلق الواسطة عن
الحال وهذا الفرق بين الحال ومطلق الواسطة
قد خفي على كثير ممن حسن الظن بشأنهم حتى زل
اقدامهم في هذا المقام وضل عن الاقوام منهم
صاحب المواقف حيث قال في قسم المعلومات
اما ان يقال بان المعدوم ثابت اولا وعلى
التقديرين اما ان يثبت الواسطة بين الموجود
والمعدوم وهو الحال اولا وهذا صريح في ان
القول بثبوت المعدوم لا يستلزم القول
بثبوت الواسطة بين الموجود والمعدوم
وفي ان الواسطة ليست الا الحال ثم قال
الثالث المعدوم ثابت ولا واسطة وهو
مذهب اكثر المعتزلة وهذا القول منه نص صريح في ان

وقد زل

وقد زل فيه قدم ذلك الفاضل في هذا المقام
انه قال وبطلانه اي بطلان ثبوت الواسطة
بين الموجود والمعدوم ضروري وعلى تقدير ثبوته
لزوم احد الامرين السفسطة وكون النزاع
لفظيا حيث قال لما عرفت ان الموجود ما له
تحقق والمعدوم ما ليس كذلك ولا واسطة
بين النفي والاثبات ضرورة واتفاقا فان
اريد بنفي ذلك فهو سفسطة وان اريد معنى آخر
لم يكن النفي والاثبات متوجهين الى محل واحد
فيكون النزاع لفظيا ولا يذهب عليك
انه على التقدير الاول لا يلزم البطلان كما علم
ان المتأخرين قاطبة زعموا ان القائلين
بالحال استدلوا عليه بان يقال الوجود ليس
موجودا والا زاد وجوده على ذاته لانه
يشارك الموجودات في الموجودية ويفترق عنها

Copyright © King Saud University